الجريمة والمجتمع مفاهيم ونظريات، بعض الاسقاطات على المجتمع الجزائري

Crime and society, concepts and theories, some projections on Algerian society

1. لامية خولوفي، lamia khouloufi، جامعة باجي مختار عنابة، lamiakhouloufi23@gmail.com
2. هشام بلايسة، Hichem Blaissa، جامعة باجي مختار عنابة، bh.hichem7@gmail.com

تاريخ الإرسال 18 /2021/05 تاريخ القبول: 14 /2022/02 تاريخ النشر: 2022/06/30

ملخص:

تعد الجريمة ظاهرة عالمية، تنخر كل المجتمعات باختلاف أحجامها وثقافتها ومدى تطورها، فلا يمكن لأي مجتمع من المجتمعات أن يخلو منها تماما، ولقد تجلى الإهتمام بدراسة الجريمة من قبل المختصين من رجال القانون وعلماء الإجتماع، الإجرام وعلم النفس بغية الوصول إلى تشخيص هذه الظاهرة والبحث عن الأسباب والعوامل التي تقف وراءها، وهذا للحد منها والتقليل من أخطارها وآثارها الوخيمة على الفرد والمجتمع، وذلك من خلال البرامج الوقائية والمؤسسات العقابية وإعادة التأهيل.

تهدف هذه الدراسة النظرية إلى تسليط الضوء على ظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري، والتي تندرج ضمن الدراسات التحليلية، واعتمدنا فيها على تقنية التحليل عبر بعض المقاربات النظرية المفسرة للجريمة، مع إسقاطها على المجتمع الجزائري، لمعرفة أهم العوامل المتحكمة في الظاهرة الاجرامية، إضافة إلى محاولة إبراز أهم الآثار المترتبة لهذه الظاهرة على الفرد والمجتمع، وفي الأخير تم عرض الأساليب المنتهجة للوقاية من الجريمة والتصدي لها.

وتم التوصل إلى أن الظاهرة الاجرامية تحكمها عدة عوامل مختلفة، وللحد منها لابد من إبراز دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وآليات الضبط الاجتماعي .

كلمات مفتاحية: الجريمة ، المجتمع، المفاهيم، النظريات ،المجتمع الجزائري.

Abstract:

Crime is global phenomenon, found in all societies in different sizes, cultures and levels of development. No society can be completely devoid of it. Interest in the study of crime has been demonstrated by specialists, lawmen, criminologists, sociologists and psychologists, in order to reach the diagnosis of this phenomenon and search for the reasons and factors. As a way to reduce it along with its risks and disastrous effects on the individual and society, that is through preventive programs penal institution re- education and rehabitation

This theoretical study aims to shed light on the phenomenon of crime in Algerian society, which falls within the analytical studies, and we relied in it on the analysis technique through some theoretical approaches that explain crime, with its projection on Algerian society, to know the most important factors controlling the criminal phenomenon, in addition to an attempt to highlight The most important effects of this phenomenon on the individual and society, and finally, the methods used to prevent and respond to crime were presented. It was concluded that the criminal phenomenon is governed by several different factors, and in order to reduce it, the role of socialization institutions and the mechanisms of social control.

Keywords: *crime, society, concepts, theories, Algerian society*

.

مقدمة:

ظاهرة الجريمة من الظواهر المعقدة التي طالما أثارت إهتمام رجال القانون، علماء النفس والاجتماع وغيرهم من المهتمين بدراسة الظواهر الاجتماعية والأمنية، وقد تساءل الفلاسفة من قديم الزمان عن أصل ظهور الجريمة، فإعتبروا مشكلة الإجرام جزءا لا يتجزأ من مشكلة البشر، وحاولوا أن يقفوا على السر في إنعدام المجتمع الصالح، الذي يخلو تماما من كل أثر لهذا الداء (الظاهرة الاجرامية).

حيث تعتبر الجريمة من الظواهر التي أرهقت الأمم وتؤرق الدول وسياساتها، وتؤثر عليها خاصة على ميزانياتها وعلى أمن المجتمعات، وبحسب آخر الإحصائيات لوزارات العدل المغاربية فإن كلفة السجين أعلى من كلفة التلميذ حيث سجلت أعلى كلفة للسجين في تونس بمبلغ 13دولار يوميا لكل سجين، في حين بلغت في الجزائر ب 12 دولار يوميا لكل سجين، أما المغرب فقدرت ب 07 دولار يوميا للسجين الواحد، في حين أن كلفة التلميذ الواحد في تونس بلغت 2.3 دولار لليوم الواحد في حين الجزائر بلغت 1.9 دولار للتلميذ الواحد أما المغرب فقدرت ب1.8 دولار للتلميذ الواحد في اليوم [1].

حيث أنه منذ ظهور الجريمة كان هناك عدة محاولات جادة لتفسيرها والبحث عن سبل معالجتها ومكافحتها والحد منها، وكان هناك عدة نظريات علمية تسعى لتفسير الظاهرة الإجرامية، وإبراز الدوافع المختلفة التي تكمن وراء هذا السلوك.

وتاريخيا قد مرت هذه التفسيرات والنظريات بمراحل حيث بدأت بمحاولة تفسير الجريمة، إلا أن أولى المحاولات تميزت بطابع ميتافيزيقي غيبي، فقد كان الاعتقاد السائد يقول بوجود قوى سحرية غيبية أو أرواح شريرة تؤثر على الفرد وتجعله يسلك سلوكا إجراميا، ومع بداية العصر الحديث بدأت مجموعة من الدراسات المتعلقة بالبحث في أسباب الجريمة في الظهور ولم يأخذ البحث في هذه الأسباب الطابع العلمي إلا بعد المرحلة الثانية من القرن التاسع عشر وهو ما يسمى علم الجريمة الحديث، وبدأت النظريات بالظهور كالمدرسة الإيطالية ومدرسة شيكاغو واللامعيارية...، أما المرحلة الثالثة فكانت في النصف الثاني من القرن العشرين، أو ما يسمى علم الجريمة المستقل، وأصبحت نظريات علم الجريمة متعددة العوامل والأسباب (اجتماعية، أيدولوجية، نفسية، اقتصادية، ثقافية...).

فالجريمة ظاهرة اجتماعية لا يخلو أي مجتمع إنساني منها، فمتى وجدت المجتمعات وجد الأفراد برغباتهم وأهدافهم المختلفة التي قد تتضارب وتتعارض أحيانا، فالبعض يرى في الاعتداء على الآخرين سبيلا لتحقيق أهدافه الخاصة، وتخفيفا لعقدة الذنب حسب "سيغموند فرويد" ويختلف معدل الاجرام والسلوك الاجرامي ويتغير من مجتمع لآخر بإختلاف الزمان والمكان وثقافة وبيئة المجتمع.

إن المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات لم يسلم من هذه الظاهرة فالمجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، أصبحت تعاني من ظاهرة تفشي الجريمة بشتى أنواعها، بل وتطورت (الجريمة)، تطورا كبيرا وهذا بتقدم وتطور المجتمعات الإنسانية في جميع المجالات.

ومما يثير الانتباه أن الكثير من المختصين في علم الاجتماع والاجرام في العالم توقعوا إنخفاض معدلات الجريمة لهذه السنة نظرا للفترة الصعبة التي يمر بها العالم وهي "جائحة كورونا" فحسب صحيفة "يورونيوز" إنخفضت معدلات الجريمة في أمريكا وإنخفض معدل الجريمة في شيكاغو المدينة الأكثر إجراما في العالم إلى 10% أما في السلفادور، البيرو ودولة جنوب إفريقيا فقد شهدت انخفاضا واضحا في معدلات الجريمة.

عكس تماما ما حدث في المجتمع الجزائري الذي مثله مثل كل العالم عاش ويعيش "جائحة كورونا" إلا أن حسب آخر الإحصائيات الرسمية لمديرية الأمن الوطني المعلن عنها في الجزائر للنصف الأول من سنة 2020 تشير إلى ارتفاع نسبة الجريمة في الجزائر، بمعدل 693 جريمة يوميّا، توّرط فيها أكثر من 220 ألف شخص، وتصدرت قضايا الضرب والجرح العمدي ب 42 ألف قضية، كما فاقت جرائم العنف ضد المرأة 70 ألف قضية [2]. و بذلك فمعدلات الجريمة إرتفعت بشكل واضح ومخيف هذه الأخيرة جعلت المجتمع الجزائري يستيقظ كل يوم على وقع جريمة ما رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة ومؤسساتها على رأسها الأمن الوطني والقضاء، وعليه من خلال هذه الدراسة سنحاول عرض وتحليل أهم النظريات المفسرة للجريمة والعوامل المتحكمة فيها مع محاولة إبراز آثار الجريمة على المجتمع الجزائري بالإضافة التطرق إلى أهم آليات الوقاية والتصدي للجريمة، فيا ترى أي النظريات الأقرب تفسيرا للجريمة في المجتمع الجزائري، ويمكن الاعتماد عليها وماهي أهم آليات الوقاية والتصدي للجريمة في الجزائر؟

1- تحديد المفاهيم:

1-1- مفهوم الجريمة:

أ- الجريمة من المنظور القانوني: الجريمة من المنظور القانوني هي ذلك الفعل الذي يعاقب عليه بموجب القانون [3].

بمعنى آخر هي ذلك الفعل أو الامتناع الذي نص القانون على تجريم، ووضع عقوبة جزاءا على ارتكابه [4].

ب- الجريمة من المنظور النفسي: الجريمة من وجهة نظر التحليل النفسي حيلة دفاعية للتخفيف من صراع نفسي وأزمة داخلية، وهي امتداد مباشر لدى الشخصيات المعتلة على الأقل لاستعداد إجرامي مكتسب في الطفولة المبكرة، وهي استعداد يجعل الفرد أشد تأثرا بالآثار السيئة للبيئة [5].

كما تعرف كذلك بأنها إشباع لغريزة إنسانية بطريق شاذ لا ينتهجه الرجل العادي في إرضاء الغريزة نفسها، وذلك لأن أحوالا نفسية شاذة انتابت مرتكب الجريمة في لحظة ارتكابها بالذات [6].

ج- الجريمة من المنظور السوسيولوجي: تعرف الجريمة اجتماعيا بأنها رد فعل يخالف الشعور العام للجماعة، وأنها أي رد فعل فردي أو جماعي يشكل خرقا لقواعد الضبط الاجتماعي التي أقرها المجتمع، والذي يمكن التعبير عنه بمجموعة القيم والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع [7].

د- الجريمة من المنظور الاسلامي: من أشهرها وأكثرها تداولا تعريف الماوردي: "بأنها محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير" [8].

*من خلال عرضنا لمختلف تعاريف الجريمة يتضح لنا أن التعريف القانوني للجريمة يركز على الفعل المجرم قانونا حيث لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص والذي يعتبر مفهوم غير كافي لأن ما يجرمه القانون في المجتمع الجزائري لا يجرمه القانون في غيره من المجتمعات والعكس صحيح وما قد لا يعتبر جريمة في القانون قد لا يكون مقبولا إجتماعيا، أما فيما يخص التعريف النفسي يعتبر أن الفعل الإجرامي، هو تعبير عن الصراعات النفسية وعقدة الشعور بالذنب، وراجع لاضطرابات في الشخصية مما لا يحقق لها التكيف والنفسي الإجتماعي.

*ومن خلال التعريف السوسيولوجي لمفهوم الجريمة فقد ركز على نقاط أساسية تمثلت في الضرر الاجتماعي الذي ينطوي عليه الفعل الاجرامي، أو السلوك الذي يهدد المجتمع في كيانه وهي مجموعة أفعال وسلوكات مخالفة للشعور العام ولقواعد الضبط الاجتماعي.

*ومنه يمكن أن نستنتج تعريفا للجريمة: هي سلوك مخالف للقوانين وللأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع راجع لسمات شخصية مرتكبها سواءا كان فردا أو جماعة.

*أي أن الجريمة : هي سلوك غير سوي، مُجَرَمْ قانونا وغير مقبول اجتماعيا يُقْدِمُ الفرد على ارتكابه ويرجع ذلك لدوافع نفسية ذاتية وبيئية اجتماعية، مما يلحق ضررا معنويا أو ماديا نتيجة لسلوكه ويذهب ضحيتها فرد أو جماعة وبذلك تمتد آثاره على المجتمع، مما يعرضه للمساءلة القانونية والمعاقبة عن طريق مؤسسات عقابية وإصلاحية.

1-2- مفهوم السلوك الاجرامي:

يعرف السلوك الإجرامي على أنه أي أذى بدني أو مادي أو معنوي يلحقه فرد أو أفراد بفرد، أو أفراد، سواء كان هذا الأذى مباشر أو غير مباشر، إرادي أم لا إرادي صريح أم ضمني، وسيطا أم غاية في ذاته، ومن شأن هذا الأذى أن يُعَرِض مرتكبه للعقاب بواسطة سلطات الدولة المعنية بمقتضى إعتبارها إياه انتهاكا للقانون [9].

2- النظريات المفسرة لجريمة:

إن الحديث عن الجريمة يجعلنا نتطرق بالضرورة إلى التصورات النظرية التي فسرت هذه الظاهرة، وقد كانت هنالك عدة دراسات ونظريات حاولت تفسير أسباب الجريمة، ذلك بتحليل عوامل وظروف تكوينها لدى الفرد. وهنا اختلفت الآراء وتعددت المواقف باختلاف المدارس الفكرية ومنطلقاتها حول السلوك البشري، وسنتطرق إلى النظريات والمقاربات الأكثر شيوعا واستخداما بين الدارسين، وعليه سنتطرق إلى النظريات التي تخدم الموضوع.

2-1- النظرية التكوينية التقليدية:

أول من نادى بهذه النظرية هو "سيزار لومبروزو" (Cesare Lombroso) تقوم هذه النظرية على مسلمة مفادها أن الانحراف والاجرام هو وراثي ولا يكتسب من البيئة الخارجية للإنسان، إذ حاول (لومبروزو) أستاذ الطب الشرعي والعقلي في الجامعات الايطالية تفسير الظواهر خصوصا السلوك الاجرامي، إذ خلصت ملاحظاته الى أن هناك اختلافات جسدية بيولوجية بين الجنود الأخيار والجنود الأشرار وذلك من خلال عمله في مجال الطب الشرعي في الجيش الإيطالي، كانت ملاحظاته هذه تستند الى تلك الأوشام والرسومات التي يقوم بها الجنود على أجسادهم، أيضا وجود تشوهات في جماجم جثث الجنود المنحرفين، ضخامة الفكين، صغر الجمجمة وعدم انتظامها، طول الذراعين وكثرة غضون الوجه واستعمال اليد اليسرى، ضيق الجبهة والنظرة العابسة الباردة وبروز الوجنتين. هذه الملاحظات دفعته لاستخلاص وجود ملامح خاصة ومظاهر جسمانية شاذة للمجرم يرتد بها إلى عصور ما قبل التاريخ [10].

2-2- النظرية النفسية:

صاحب هذه النظرية هو "سيجموند فرويد" (Sigmund Freud) وتنتقل هذه النظرية من مسلمة مفادها أن الإنحراف والإجرام ذو منشأ نفسي سيكولوجي في الفرد ولا يكون في البيئة المحيطة به، إذ يربط "فرويد" بين السلوك الانساني وبين نتيجة الصراع بين مكونات النفس الانسانية الثلاثة، فتغلب الذات الدنيا بشهواتها وميولاتها الفطرية والغريزية هنا يكون السلوك متهورا ومندفعا وبالتالي فالمنحرف لا يراعي المعايير والضوابط والقيم الاخلاقية للمجتمع [11].

السلوك الانحرافي أو الاجرامي رده "فرويد" الى أحد الامرين:

*إما انتصار الذات الدنيا أو الشهوانية في معركتها مع الضمير إما بانعدامه أو هجره من أداء مهامه.
*إما الكبت لميولات الهوى ونزعاته الغريزية وإخمادها في اللاشعور وما يصحب ذلك من تكوّن للعقد النفسية [12].

2-3- نظرية الاختلاط التفاضلي:

صاحب هذه النظرية "إدوين سذرلاند" (Edwin Sutherland) حيث تنطلق هذه النظرية من مسلمة مفادها أن الانحراف والجريمة هو سلوك متعلم وليس فطري، عملية التعلم هذه تكون عن طريق الاختلاط بجماعة الرفاق الحاملين للقيم الاجرامية في مناطق الثقافة الفرعية [13].

ومن أهم مقولاتها: السلوك الانحرافي سلوك متعلم وليس مكتسب إذ يقول "سذرلاند" في هذا: «السلوك الاجرامي يتعلم وهذا يعني نفيا أن السلوك الاجرامي كما هو لا يورث، فالشخص الذي لا يبتدع سلوكا اجراميا تماما كالشخص الذي لم يتدرب على الميكانيكا لا يستطيع ان يقوم باختراعات ميكانيكية [14].

كما يرى "سذرلاند" أن الفرد يتعلم السلوك الانحرافي أو الاجرامي، من خلال عملية التفاعل مع الاخرين عن طريق الاتصال هذا الاتصال يكون عن طريق المحادثات، الاشارات، والايماءات قائلا في ذلك: «السلوك الاجرامي يتعلم بالتدخل مع أشخاص آخرين في عملية الاتصال والاتصال يكون عن طريق القول في نواح كثيرة ولكنه يتضمن الإشارات والحركات [15].

يتعلم السلوك الانحرافي داخل الجماعات الاولية ذات العلاقة الحميمية، وهذا يقلل من تأثير وسائل الاتصال العامة كالسينما والتلفزيون.

عندما يتعلم السلوك الانحرافي فان عملية التعلم هذه تتضمن شقين وهما:

- تعلم فن إرتكاب الجريمة الذي قد يكون بسيطا أو معقدا.
- تعلم الاتجاهات والدوافع والميول وأيضا تبرير التصرف العدواني والجانح.

- من مقولاتها أيضا: أن الفرد ينحرف عندما تتأرجح كفة الآراء التي تحبذ إنتهاك القوانين على كفة الآراء السالبة. ويكون الإختلاط التفاضلي حسب الأسبقية، الإستمرار، التكرار، العمق.
- ونعني بالأسبقية الإتصال في المراحل الأولى من حياة الفرد أين يكون تأثيره أقوى من الإتصال من المراحل المتقدمة.
- أما العمق فتقصد به عمق العلاقة التي تحتلها الجماعة المؤيدة للإنحراف والإجرام أو المخالفة له عند الشخص المتعلم لهذا السلوك [16].

2-4- نظرية الوصم:

صاحب هذه النظرية هو "ادوين ليمرت" (Edwin Lemert) حيث تقوم هذه النظرية على مسلمة مفادها أن الإنحراف لا يكون في الفعل بل في ردة فعل المجتمع تجاه الفاعل وتوصمه بأنه منحرفا، فالإنحراف والإجرام يحكمهما طرفان وهما الفرد وفعله والمجتمع وردة فعله المتمثلة في العقوبة أو عدمها [17].

كما تميز بين الانحراف الأولي والانحراف الثانوي:

الإنحراف الأولي: هو إنحراف غير مقصود وغير مخطط له نظرا لغياب إرادة مسبقة للقيام به.

الإنحراف الثانوي: وهو الذي يقوم به الفرد عن إرادة وإدراك ووعي تام ويقر بأن ما يقوم به من فعل منحرف، يحدث عندما يتم إكتشاف الإنحراف الأولي من قبل أفراد المجتمع ويتم رفض أي مبرر له.

كما يميز "ليمرت" بين أنواع الانحراف. [18]:

1) الإنحراف الفردي: الذي يمكن رده إلى ضغوط نفسية مؤثرة في سلوك الفرد أو إلى خلل في التنشئة الاجتماعية.

2) الإنحراف الظرفي: الذي ينشأ نتيجة التعرض إلى ضغوط أو عوامل لا تترك للفرد فرصة الإختيار كما هو الحال في القتل دفاعا عن النفس.

3) الإنحراف الإجتماعي: الذي يقع على مستوى التنظيم الإجتماعي بحيث يكون الإنحراف أسلوبا من أساليب الحياة الإجتماعية مثل العصابات.

2-5- النظرية الاقتصادية:

يذهب أنصار هذا الاتجاه وعلى رأسهم "كارل ماركس" (Karl Marx) للقول بأن الجريمة ترجع إلى العوامل الاقتصادية في المجتمع، وقد تطرق بعض مؤيدي هذا الاتجاه إلى الحد الذي نسبوا فيه الجريمة تحديدا إلى النظام الرأسمالي بعينه، إستنادا إلى أن هذا النظام يؤدي سوء توزيع الثروة بين أفراد المجتمع مما يترتب على وجود فوارق طبقية إجتماعية، مما يثير الشعور بالظلم الإجتماعي لدى الطبقات الكادحة فيدفع البعض منهم تحت وطأة القهر إلى سلوك سبيل الجريمة، وهذا يرجع إلى لطبيعة هذا النظام الرأسمالي القائم على الظلم والاستغلال. وتخلص هذه المدرسة إلى أنه في ظل مجتمع إشتراكي سوف تختفي ظاهرة الإجرام ولن تكون الأفعال المناهضة لسعادة المجتمع وخيره إلا نتيجة أمراض معينة يعاني منها أفراد الجماعة [19].

2-6- نظرية الثقافة الفرعية:

مؤسس هذه النظرية هو "ألبير كوهن" (Albert Cohen) تدخل هذه النظرية ضمن الاتجاه الوضعي حيث كان إهتمامها يسعى إلى تفسير أشكال معينة من السلوك الإجرامي من خلال صياغة مفهوم الثقافة الجانحة لفهم هذه الأنماط السلوكية، يمكننا تلخيص أهم مقولاتها [20]:

- ✓ يعتمد المجتمع على مجموعة من القيم على حساب قيم أخرى.
- ✓ هذه القيم تحدد بأهداف من خلالها يحصل الفرد على مركز إجتماعي مما يضفي على تلك الأهداف المشروعية.
- ✓ تتحقق الوسائل المجسدة لتلك الأهداف بشكل عام للطبقة الوسطى دون الطبقة الدنيا.
- ✓ بإعتبار نقص الفرص أمام أفراد الطبقة العاملة لتحقيق أهدافها فإن المدرسة تنظر إليهم بشكل سلبي مما يولد لديهم حالة من الإحباط.
- ✓ عدم تحقيق أهداف الأفراد يؤدي إلى تمردهم وثورتهم ضد الطبقة الوسطى.
- ✓ القيم المتشكلة عند الطبقة العاملة تؤدي إلى بروز قيم خاصة بها تواجه بها قيم الطبقة الوسطى.
- ✓ هذه القيم سيتم نقلها من جيل لآخر مما يشكل ثقافة خاصة جانحة.

2-7- النظرية الجغرافية:

يعد هذا الاتجاه أول الاتجاهات العلمية التي حاولت تفسير الجريمة في القرن التاسع عشر وإرتبط هذا الإتجاه بكل من "كيتليه" (Quetlet) و"جيري"(Guerry) إذ ركزا على البحث في العوامل الجغرافية للجريمة كطبيعة المناخ، أحوال الطقس، الفصول، طبيعة التضاريس، الموارد الطبيعية، القرب أو البعد عن خط الاستواء.... [21]. حيث توصلت دراستهما أن هناك علاقة بين الظاهرة الاجرامية والمناخ، إذ تبين أن جرائم الاعتداء على الأشخاص أكثر شيوعا في فترات ارتفاع الحرارة وطول النهار، بينما تنتشر جرائم الاعتداء على الأموال أثناء الفترات الباردة وطول الليل، وهذا ما يطلق عليه قانون الحرارة الإجرامي.

وقد أيد هذا الإتجاه العديد من الباحثين في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، مؤكدين على مصداقية وصحة قانون الحرارة الإجرامي، وأثبتوا أن هناك علاقة بين جرائم الأشخاص من جهة، وبين إرتفاع درجة الحرارة وطول الليل من جهة أخر، هذا بالإضافة إلى ما توصل إليه الباحثون من نتائج تؤكد على وجود علاقة بين العوامل الطبيعية والظاهرة الاجرامية [22]، وهذا ما ذهب إليه إبن خلدون في كتابه المقدمة حين قدم شرحا حول تأثير المناخ على طبائع العمران والكثير من أحوالهم المعيشية ومزاجهم وأخلاقهم.

كما ظهرت أطروحات تضمنت الايكولوجية الاجتماعية وزاد الاهتمام بها في جامعة شيكاغو ، فتعددت الدراسات التي انساقت في اتجاه اختبار صحة فرضيات هذا التوجه النظري، ومن بينها التي قام بها أيضا"جيري" (Guerry) بفرنسا و "رواتسون" (Rewaston) بإنكلترا والتي انتهت بتأكيد علاقة بين بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وارتفاع معدلات الجريمة كالكثافة السكانية، وسعة المدينة، وظاهرة الفقر، ونسبة التعلم, أما الدراسات الحديثة في هذا المجال فقد ركزت على مقارنة معدلات الجريمة في الأحياء وفق المستوى الاقتصادي بها، وهذا ما تقدم به "كليفورد شو" (Clifford Shaw) والذي خلص إلى القول بأن الأحياء تختلف في معدلات الجريمة بمدى ابتعادها أو قربها من المراكز الصناعية بالمدن، فكلما زادت المسافة الفاصلة بين المركز الصناعي والمنطقة، قل الاجرام في الأخيرة، وهذا يوحي بأن أعلى معدلات الجريمة تسجل في المناطق الحضرية ذات الطابع الصناعي[23].

2-8- النظرية التكاملية:

الاتجاه التكاملي أصبح الآن هو الاتجاه الأكثر قبولا ومعقولية ورشدا في تفسير الجريمة، ذلك لأن هذا الإتجاه يأخذ بأبعاد عديدة في تفسير الفعل الإجرامي، وقد جاءت هذه النظرية بعد فشل العديد من المحاولات النظرية في تفسير السلوك الإجرامي والعمل على الحد من وقوعه، كما أنها نتاج للعديد من الجهود والقراءات النقدية للتراث النظري الجنائي.

ويقول "كلارك" (Clark) "أن الوراثة والبيئة وتفاعل الفرد والمجتمع والطبيعة البشرية بكل أبعادها والخبرة الإنسانية بكل مفاهيمها هي أصول أولية للجريمة، وليس هناك جانب واحد من الجوانب يمكن أن يقدم لنا بحد ذاته ما نحتاج إليه من معارف ومعلومات لتفسير الجريمة أو منعه" [24].

توصل أصحاب هذا الاتجاه الجديد من بينهم "هاري شلمان" (Harry Shelman) و"شمبار دو لو" (Chambart de Lauwe) إلى أن التفسير الأحادي أو التركيز على بعض العوامل في تفسير الظواهر الاجتماعية عامة والظواهر الإجرامية خاصة تفسيرا عقيما ومخالطا ولا يمكن أن يؤدي بنا إلى فهم أسباب حدوث وانتشار هذه المشكلات، بل يبعدنا عن الحقائق ويزيد في اغترابنا عن الموضوعية [25].

إن أصحاب المقاربة التكاملية يوظفون العديد من العلوم المتخصصة لدراسة الظاهرة الاجرامية، كعلم البيولوجيا وعلم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم الاجرام، بل إن هذا الأخير يميل إلى توظيف مكتشفات كل العلوم ذات الصلة بالإجرام والانحراف.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن السلوك الإجرامي هو سلوك مركب، لا يمكن أن يخضع للتجزئة، أي لعوامل ذات صبغة إجتماعية أو عضوية أو نفسية خالصة، بل هذه العوامل الممزوجة والمشتركة هي المفسر للجريمة. وبالرغم من أن أغلب النظريات التكاملية تجمع بصفة خاصة العوامل الإجتماعية، فينبغي التمييز بين إتجاه العوامل المتعددة الذي يفسر الجريمة بالإعتماد على إحصائيات جنائية تهتم بالجزئيات وتتجاهل السياق العام، وبين النظريات التكاملية التي تربط العوامل في صورة من التفاعل الدينامي، أي تآلف العوامل المسببة للجريمة في ضوء التطور الفعلي للشخصية كما تبدو متفاعلة مع الوضع الاجتماعي الذي يوجد فيه [26].

وتحاول الدراسات التكاملية أن تؤكد على الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية المختلفة التي تحيط وتدفع بالسلوك للإجرام، أو تساهم بدور أو بآخر في إنخراط الأفراد في مثل هذا السلوك، ويهتم الباحثون المتبنون لهذا الإتجاه بمتابعة خصائص المجرم وخصائص البيئة التي نشأ بها ومن ذلك إهتمامهم بالأسرة والخصائص الديموغرافية للمجرمين من حيث الجنس والسن والحالة التعليمية وكذلك البيئة الاقتصادية للمجرم.[27].

*بعد عرضنا لمختلف النظريات المفسرة للجريمة يتضح لنا من جملة ما تقدم ذكره من النظريات المختلفة المفسرة للسلوك الإنحرافي والإجرامي، يمكن القول إن كل نظرية قدمت تفسيرا معينا من منطلقات وخصائص معينة، فالنظرية البيولوجية فسرت الجريمة من منطلقات بيولوجية وراثية، إلا أنها ركزت على الجانب البيولوجي والمبالغة فيه كعامل مفسر للسلوك الاجرامي، وإغفالها لتأثير العوامل الأخرى كالاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية. كما اعتمدت اعتمادا كليا على حالات منفردة ومنعزلة في أعمالها ومحاولة تعميم نتائج ملاحظاتها على كافة المجرمين، في حين أن هذه الصفات المذكورة في مضمون النظرية نجدها عند الكثيرين من الأفراد الأسوياء فلا نستطيع الحكم على الفرد بأنه مجرم من خلال توافر صفات وملامح عضوية أو مرضية معينة.

أما النظرية النفسية فترى أن الفرد تتحكم فيه الغرائز والشهوات النفسية، إن نظرية التحليل النفسي شبيهة بالنظرية البيولوجية في كونها أيضا تركز على أسباب الجريمة الناشئة من داخل الفرد، لكن هذه الأسباب لا ينظر إليها على أنها موروثة أو حتمية بيولوجية بصورة مسبقة. فالأسباب ناتجة عن تأقلم عاطفي غير سوي أو سمات انحرافية في الشخصية، أو اضطرابات تشكلت في المراحل الأولى لنمو الطفولة والتنشئة الاجتماعية، كما أن منطق هذه النظرية أمر حتمي في حياة الانسان طالما أن الانسان محكوم بنزعات ودوافع غريزية لا يستطيع الهروب منها، وهو ما يسد الطريق أمام محاولة علاج من يعانون الاختلالات النفسية، كما أنها تفرض اعتبار المجرم مريضا نفسيا يستوجب العلاج لا العقاب، وفي هذا تضحية بأغراض العقوبة من ردع عام وعدالة.

في حين ترى النظريات الإجتماعية أن الفرد غير السوي والذي لا يستطيع التكيف مع المجتمع، يلجأ إلى الإجرام للإنتقام من المجتمع. فنظرية الاختلاط التفاضلي ذهبت في تفسيرها للجريمة على أنه سلوك متعلم وليس فطري، وعملية التعلم هذه تكون عن طريق المخالطة بجماعة الرفاق الحاملين للقيم الاجرامية، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل إذا ما كان اختلاط الشخص بغيره من المجرمين هو المفسر للسلوك الاجرامي فبما نفسر إجرام المجرم الأول؟ ولماذا لا يندفع البعض نحو الجريمة رغم اختلاطهم بأفراد مجرمين؟ وكيف نفسر الجرائم التي تقع في فترات الطفولة المبكرة قبل أن يخالط الطفل غيره مدة كافية لتعلم السلوك الاجرامي، أو التدريب عليه، كما أن المخالطة لا تصلح لتفسير الجرائم العاطفية أو الانفعالية، وهي جرائم تحدث استجابة لمؤثرات انفعالية، ولا ترتبط في ذلك بتعلم سابق أو تدريب على ارتكابها. إضافة إلى أنه ينبغي على الفرد أن يكتسب نوعا من المهارة والتعلم قبل ارتكاب الجريمة، فإن كان يصدق على بعض الجرائم التي تقوم على المهارة والذكاء كالنشل والنصب والاحتيال... فإنه لا يصدق عل جرائم أخرى لا تتطلب نفس القدر من

الذكاء كجرائم العنف وخيانة الأمانة. أما نظرية الوصم فقد ركزت على أن الوصم هو المسبب للجريمة، وأهملت العوامل الأخرى، إضافة إلى أنها لم توضح الكيفية التي يقدم بها الشخص على جريمته الأولى أو لماذا يستمر الذين لا يقعون في قبضة القانون في انحرافهم وإجرامهم. أما نظرية الثقافة الفرعية فذهبت إلى القول أن السلوك الانحرافي والاجرامي المرتكب من طرف أفراد الطبقة الدنيا هو بمثابة رد فعل انتقامي وشكل من أشكال التعبير عن رفض أفراد هذه الطبقة للمعايير والقيم السائدة في الطبقة الوسطى، فمن عيوب هذه النظرية كونها أرجعت السلوكات الانحرافية والاجرامية خاصية من خصائص الطبقة الفقيرة وبالتالي تعمل هذه النظرية على تكريس مبدأ الوصم والتمييز اتجاه الفقراء دون غيرهم، وكأن الطبقات الأخرى وبالخصوص الطبقة الغنية غير معنية بالسلوكات الانحرافية والاجرامية. كما تعد هذه النظرية من النظريات الأحادية الطرح، كونها تعتمد على عامل واحد في تفسير الجريمة وهو العامل الثقافي.

أما النظرية الاقتصادية فترى أن الجريمة ترجع إلى العوامل الاقتصادية في المجتمع، شأنها شأن باقي النظريات التي تم التعرض لها في تفسيرها للظاهرة الاجرامية بالتركيز على عامل واحد وإغفال باقي العوامل الأخرى، كما أن هذه النظرية جعلت من النظام الرأسمالي المسؤول الأول والوحيد على انتشار الجريمة، وأهملت أن الجريمة كانت ولازالت حاضرة عبر جميع أشكال الأنظمة، كذلك نجد أن هذه النظرية جعلت من الفقر عاملا مسببا في حدوث الجريمة، وأن الفقراء أكثر استعدادا أو ميلا للجريمة، وتغافلت على جرائم الأغنياء.

في الأخير ترى النظرية الجغرافية أن الجريمة تتحكم فيها العوامل الجغرافية والمتمثلة في الظواهر الطبيعية (المناخ) والتي تؤثر في السلوك الإنساني، بالإضافة إلى اختلاف معدلات الجريمة بمدى ابتعادها أو قربها من المناطق الصناعية. كما وسعت هذه النظرية الهوة بين بعض الشعوب القاطنة في المناطق الجنوبية والشعوب المتواجدة في الشمال. وعليه فالنظرية الجغرافية كغيرها من النظريات الاجتماعية، حاولت تقديم تفسيرات علمية للسلوك الاجرامي إلا أنها بقيت ذات نظرة أحادية وإهمالها للعوامل الأخرى.

حيث أن التفسير الأحادي للظاهرة الاجرامية بالركون إلى العوامل إجابة غير كافية عن الدوافع الحقيقية والأسباب التي هي وراء إرتكاب الفرد للجريمة دون غيره لذلك إتجه بعض من علماء الإجرام إلى التفسير التكاملي للظاهرة الإجرامية لإيجاد إجابة عن السؤال السابق (لماذا يرتكب الإنسان الجريمة ولا يرتكبها غيره؟) عبر البحث في العوامل الفردية والإجتماعية معا عبر الإستنتاج أن الظاهرة الإجرامية يجب النظر لها على أنها خليط من مجموعة عوامل فردية داخلية وأخرى إجتماعية خارجية.

*إذا ما حاولنا مقاربة هذه النظريات وإسقاطها أو محاولة تكييفها حسب خصوصية المجتمع الجزائري نجد أن تفسير الجريمة في مجتمعنا سوف يختلف باختلاف المقاربات والنظريات والحقول المعرفية، بحيث أن الجريمة في المجتمع الجزائري لا تأخذ شكلا واحدا أو نوعا محددا من الجرائم، وهذه الجرائم تختلف حسب تصنيف قانون الجنائي الجزائري، فهي مقسمة إلى جرائم ضد الأشخاص وجرائم ضد الأموال بذلك فهناك اختلاف بين الجرائم أي هناك خصوصية الجريمة بالإضافة على خصوصية المجتمع و التفاعل الواقع بين المجرم و الضحية نتيجة الفعل المخالف للقانون تترتب عليه الجريمة وعليه فهي علاقة ثلاثية تربط كل من المجرم و الضحية و الجريمة و بذلك تفسير الجريمة سوف يختلف باختلاف المجرمين وضحاياهم وباختلاف الجريمة وعليه في تفسير الجريمة لا يمكن عزل الجريمة عن المجرم أو الضحية باعتبارها علاقة تفاعلية دينامية بين ثالوث الإجرام (المجرم و الضحية و الجريمة) فيما بينها وبين ظرف الزمان و مكان ومسرح الجريمة حيث في تفسير الجريمة تتداخل عدة عوامل وأسباب نذكر منها على سبيل المثال وليس حصرا :

ما قد يكون راجع لعوامل نفسية وبيولوجية بحتة مما يقدم لنا عدة أنواع من المجرمين و الجرائم كالمجرم السيكوباتي، وقد يرجع الغرائز النفسية الكامنة والرغبات غير المحققة في الواقع والتي تبحث عن إشباع لها مثل جرائم الاختطاف والاغتصاب التي يرتكبها المجرم البيدوفيلي، أو المجرم الذهاني الذي يعاني من اضطرابات عقلية أو المجنون والذي تسقط عليه المسؤولية الجنائية لعدم إدراكه لأفعاله وقت ارتكابها وبذلك قد يختلف الأفراد ويشتركون في عوامل نفسية واحدة تؤدي بهم لارتكاب الجرائم وقد تختلف العوامل النفسية ولكن يشترك المجرمون في فعل إجرامي واحد أي يرتكبون نفس الجريمة بغض النظر عن العوامل التي دفعتهم لذلك أكانت نفسية أو عوامل أخرى .

ومنها ما قد يكون راجع لعوامل إجتماعية وثقافية، فمن أسباب تفشي الجريمة في المجتمع الجزائري، راجع لتفكك العلاقات الاجتماعية، والبعد عن التنشئة الاجتماعية السوية، والتي كانت في السابق تستمد قوتها من الأسرة الممتدة والمتمثلة في الجد والجدة والعم والخال...، وكل له دور في تنشئة الفرد، أما اليوم قد استقالت الأسرة من دورها الأمر الذي شكل صعوبات في تربية الأبناء تربية سليمة مما جعلهم يتوجهون للجريمة. وهذا ما نجده مثلا في الجرائم المرتكبة في الأحياء العشوائية، كجرائم المشاجرة أو تكوين جماعة أشرار والضرب والجرح أو استهلاك المخدرات والتي تكون بسبب بيئته التي يعيش فيها أو بمناسبة العمل كمجرمي الياقات البيضاء، وهم مجرمون أكثر ذكاء مقارنة بالمجرم بالصدفة أو المجرم العاطفي، حيث يكون هذا النوع من الجرائم صادر من أشخاص ذوي المناصب العليا والمهن الهامة في المجتمع كجرائم الفساد و تبيض الأموال والتزوير وخيانة الأمانة والسطو على البنوك والجرائم الإلكترونية كتحويل الأموال من حساب لحساب آخر وقرصنة أنظمة قاعدة البيانات للدول والشركات الهامة في العالم التي يتميز فيها المجرم ببعض الخصائص التي لا تتوفر في مجرمين آخرين وتتطلب ذكاء وفهما ودراسة وتخطيطا لارتكابها والتي في القانون الجزائري يعتمد في قياسها على درجة خطورة المجرم غير أن في الجزائر لاتزال الترسانة القانونية ضعيفة للوقوف في وجه هذا النوع من المجرمين والجرائم وآليات تطبيقها أضعف وبدليل أنه صدر حديثا قانون ينظم التجارة الإلكترونية في ماي 2018 غير أنه يجب الاعتماد على الخبرة القضائية نظرا إلى أن الكثير من المحامين والقضاة لم يتلقوا تكوينا كافيا في هذا النوع من الجرائم مما يصعب كشفها و إثباتها غير أنه على مستوى مصالح الأمن الوطني فقد فتحت مكاتب ولجان خاصة بالجرائم الإلكترونية تعمل على مواكبة تطور الجريمة كالجريمة السيبرانية .

كما لا يمكننا إهمال نظرة المجتمع للمجرم الذي إستنفد عقوبته من السجن والذي يبقى في نظرهم خريج السجون ولا يؤتمن في أفعاله، مما يولد لديه نظرة عدوانية للمجتمع ويطبع هذا الوصم عليه أو يزيده قوة وتفاخرا مما يؤهله للعود لارتكاب الجريمة وقد تكون أخطر مما كانت عليه.

كما نجد أن بعض الجرائم المرتكبة في الجزائر سببها اقتصادي راجع لتدني المستوى المعيشي والدخل المالي الضعيف للفرد وبذلك يكون السبب وراء ارتكاب الجريمة هو العامل الاقتصادي.

كما تعود الجريمة في الجزائر لعمليات البناء للمجمعات السكنية التي شهدتها الجزائر العاصمة و عدة مدن أخرى بدون أي دراسات للتركيبة السكانية ومدى ملاءمتها لخصائص المجتمع، الذي كان يعيش في أحياء قصديرية وعشوائية وأحياء عرفت بالجريمة كما تم بناء المجمعات السكنية في أماكن منعزلة ونائية لا تتوفر على المرافق الضرورية للحياة وتفتقد للعديد من البنى التحتية، ويكون فيها الأمن غير متوفر والإنارة ضعيفة أو منعدمة ووسائل النقل شبه منعدمة، مما جعل سكانه يكوّنون جماعات أشرار وعصابات

لارتكاب الجرائم داخل الحي وخارجه، وساهم بشكل كبير في انخراط العديد من المراهقين والشباب في مختلف الشبكات الاجرامية وهذا ما أكده المختصون في الأمن وفي جغرافيا الجريمة في تفسيرهم للجرائم التي حدثت في عدة مدن جديدة من بينها المدينة الجديدة في ولاية قسنطينة .

ونلاحظ ارتفاع معدلات الجريمة في المدن الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية مقارنة بالمدن الصغيرة، وهذا راجع إلى طبيعة هذه المناطق الحضرية والتي يقطنها أفراد أتو من بيئات مختلفة. كما نلاحظ أن خريطة الاجرام تتوسع في المدن الكبرى كالجزائر العاصمة ووهران وعنابة وكذلك في المدن الحدودية مثل تبسة وتلمسان أو الحدود الصحراوية، وتتنوع هذه الجرائم من منطقة لأخرى، فالمدن الكبرى الصناعية تكثر فيها جرائم القتل والخطف والاغتصاب والسرقة وتعاطي المخدرات، والاعتداء بالسلاح الأبيض أما المدن الحدودية فتنتشر فيها جرائم التهريب بأنواعه والمتاجرة بالمخدرات. كما أن هناك من يستغل الظروف المناخية وتقلبات الطقس للقيام بجرمه سواء ضد الأشخاص أو الممتلكات العامة كالسطو على المنازل والمحلات التجارية ليلا في فصل الشتاء، وهذا راجع إلى قلة الحركة أو انعدامها في تلك الفترة الزمنية، أو الاعتداء على الأشخاص في فترات الحرارة صيفا وطول النهار عن طريق السرقة في الطرقات العامة والأسواق، أو الأماكن الخالية من الحركة البعيدة عن أعين الناس ورجال الأمن، كما أن للمناخ تأثير على نفسية الفرد ومزاجه كما ذكر ابن خلدون، ما قد يجعله عرضة لارتكاب الجرائم.

وعليه فإن تفشي الجريمة في المجتمع الجزائري تتداخل فيها العديد من العوامل ولا يمكننا فصل عامل عن آخر، فهي خليط من مجموعة عوامل فردية واجتماعية، داخلية وخارجية، فالتوجه الأحادي للتفسير أصبح لا يخدم الظاهرة الإجرامية بل يتعدى أن يطلب تخصصات وجسور معرفية أخرى من أجل فهم وتفسير أكثر للظاهرة الإجرامية في المجتمع الجزائري.

3- العوامل المتحكمة في الجريمة:

تختلف العوامل عن الأسباب في كونها لا تؤثر تأثيرا مباشرا في إنتاج السلوك الإجرامي، بل هي تؤثر في الأسباب فتقويها مما يسهل في إرتكاب الجريمة، كما تختلف العوامل عن الأسباب في كثرتها وتنوعها حسب تنوع الجرائم وطبيعة الغرائز، كما تختلف عنها في المحل، فيما يكون محل الأسباب ذات الفرد، فإن العوامل خارج في غالبيته عن ذاته، وتؤثر العوامل في وسائل المقاومة فتضعفها أو تؤثر في الغرائز فتقويها إلى الحد الذي تتغلب فيه الغريزة فترتكب الجريمة ما لم يحل دون ذلك حائل خارجي [28].

3-1- العامل البيولوجي:

يرى علماء الحياة والمختصين في الطب أن هناك علاقة متبادلة بين مظاهر الإنحراف والعوامل العضوية، المتأتية من آفة وراثية أو مكتسبة من شأن عرقي أو من طبع وراثي، فمثلا اضطرابات الجهاز العصبي وجهاز الدورة الدموية والدماغ (ففساد أو تلف قشرة الدماغ أو الكظر أو ما تحت القشرة) أو خلل في الغدد يؤدي إلى تأثير نفسي وعضوي، فكثيرا ما نجد منحرفين مدفوعين انطلاقا من تكوينهم الجسماني [29].

2-3- العامل النفسي:

كثيرا ما يرجع علماء النفس ذلك إلى قلق المنحرفين أو المجرمين النفسي نتيجة الشعور بالعجز، والعداوة، والشعور بالاغتراب النفسي، والحرمان العاطفي، وكذا عدم إشباع حاجاتهم إلى الشعور بالحب، والحنان، والقبول. وقد ظهرت اتجاهات عديدة لدراسة الاختلالات في الشخصية، والشخصيات السيكوباتية، والدراسات والأعمال الحديثة ذهبت إلى حد تأكيد وجود الشخصية الانحرافية.

يربط علماء النفس بين الأمراض النفسية والانحراف، وذلك حسبهم لوجود خلل في الجهاز النفسي أو العصبي، يؤدي إلى انحراف الفرد مثل الهستيريا، النورستانيا (الضعف العصبي)، عصاب القلق والقهر، اليقظة النومية، السيكوباتية (عجز المريض عن التحكم في غرائزه، السلوك المضاد للمجتمع، أنانية)، والأمراض النفسية بوجه عام تنشأ عن نزعات ورغبات مكبوتة أغلبها ذات طبيعة جنسية طبقا لنظرية التحليل النفسي [30].

3-3- العامل الاجتماعي:

تنطوي المحاولات السوسيولوجية التي تناولت تفسير الجريمة، بالنظر إلى ظروف المنحرف أو المجرم المعيشية والسكنية والعائلية، أو البيئية التي تمارس ضررا على الفرد، وهذا ما يجعل من الإنحراف جزءا من النظام الإجتماعي بالنظر الى بعض الدوافع الإجتماعية المحركة للسلوك الانحرافي، فمثلا نجد أن الأسرة التي يسودها التوتر الشديد والعصبية الزائدة، وسوء التوافق بين الأبوين أو التفكك الأسري نتيجة (الوفاة، الطلاق، الهجر) تدفع كلها إلى خلق السلوك المضاد للمجتمع، فمثلا تعرض الآباء للمشكلات الخارجية، والضغوط النفسية نتيجة الإيقاع السريع للحياة، والصاخب، وافتقاد معظم الأسر إلى الهدوء والسكينة والثبات الانفعالي يدفع كله إلى انحراف الأبناء وضياعهم [31].

4-3- العامل الاقتصادي:

تعود ظاهرة الجريمة إلى الفقر والحاجة والعوز، وربما البطالة، ذلك أن الأول يرجع تأثيره إلى ما يلي: [32]

- للفقر تأثير كبير في الميل نحو إرتكاب الأفعال الإجرامية مثل جرائم الأموال، خصوصا عندما يكون الفرد في حالة عجز تام، وغير قادر على تسديد ما يطلبه من حاجيات لنفسه أو ما يدخل تحت مسؤوليته من أفراد مما يدفعه إلى النصب والاحتيال وربما الإختلاس أو التزوير.

- للفقر دور في الشعور بالحرمان من الكثير من ضروريات الحياة مما يدفع بالفرد إلى توفير هذه المستلزمات مثل الملبس والمشرب والمسكن حتى ولو كلفه ذلك إستعمال العنف، وهذا ما نجده عند ضعاف النفوس الذين يستسلمون بالضرورة للكثير من الضغوطات التي تضطرهم إلى إرتكاب الجريمة مدفوعا إليها بغريزة حب البقاء.

- كما للفقر من أثر في إنحراف الكثير من الأطفال والشباب، وذلك نتيجة غياب الرعاية والاهتمام التي عادة ما يوفرها الآباء لأبنائهم، لكن في غياب أحد الوالدين أو كليهما تقل المراقبة الأسرية وربما تنعدم مما يولد نماذج انحرافية.

- كما للبطالة دور في وقوع الظاهرة الانحرافية أو الفعل الإجرامي والتي تعرف على أنه "توقف الإنسان عن العمل، سواء كان ذلك نتيجة مرض بدني أو عقلي أو نفسي، أو نتيجة لارتفاع الأسعار الذي يؤدي أحيانا إلى الإحجام عن شراء السلع وزيادة المخزون منها مما يحمل صاحب المصانع على التوقف عن الإنتاج وبالتالي تسريح بعض العمال، فيتعطلون وبتكرار هذه الظاهرة في عدة سلع ترتفع نسبة البطالة بين العمال".

3-5- العامل الثقافي:

تمثل البيئة الثقافية مجموعة القيم المعنوية والأخلاقية التي تسود الجماعة ومستوى التعليم فيها والتي ينبثق عنها جميعا عادات الجماعة وتقاليدها، وأسلوبها في الحياة، كما تلعب هذه العوامل دورا هاما وأكيدا في توجيه سلوك الفرد نحو مختلف الإتجاهات السلبية والعادية منها، وكثيرا ما تهيئ الأرضية لخلق ثقافة إنحرافية لديه ودفعه نحو العدوان والعنف، واكتساب سلوكات إجرامية وهو ما أكدته دراسة «كوهن » (Cohen) والتي خلص فيها إلى أن العوامل الثقافية تلعب دورا بالغ الأهمية في سلوك المنحرفين، وقد تكون الفوضى الثقافية التي تمر بواقع المجتمع هي سببا فعالا في إحداث هذه الظاهرة، ذلك أن غياب القيم، وتدني المستويات الأخلاقية جعل من أفراد المجتمع فريسة سهلة في زوابع الانحراف، ولقمة سائغة في يد الجريمة والمجرمين، خصوصا عندما تطلعنا إدارة السجون بأن نسبة 60% من المسجونين هم بأعمار لا تتعدى 30 سنة، أي أن النسبة العالية من المحكوم عليهم بإتيان سلوكات انحرافية هم من سن الشباب، ألم يجد هؤلاء الشباب ما يملأ الفراغ لديهم سوى الجريمة؟ ألم تجد الدولة ما تستثمره في الفضاء الثقافي من مسرح، ورياضة، ومختلف الفنون، ومجالات الترفيه [33].

3-6- العامل الجغرافي:

يرجع للظاهرة الاجرامية إلى البعد الاجتماعي من خلال الحركة التمدنية المبنية على الفوضى، مع تكاثر البيوت القصديرية، وانتشار البناءات الفوضوية، مما ولد أحياء تفتقر إلى أدنى شروط الحياة، وجعل من وجه المدينة لا هو طابعا ريفيا، ولا حضري، وهنا قد يعاب على السياسة العمرانية التي لا تضع ضوابط لهذه الأعمال، وهو ما جعل هذه المساحات تمثل فضاءا خاصا للجنوح والسلوكات المخلة بالتوقعات الاجتماعية المتعارف عليها.

وفي هذا نشير إلى أن هناك الكثير من الباحثين من أرجع إنتشار ظاهرة الجريمة في المجتمع إلى النمو العمراني الحضري، الذي يمتاز بالتغير الثقافي السريع، وازدياد نسبة المهاجرين من الريف إلى المدن، واختلاف الثقافة الفرعية، بل تناقضها مع الثقافة الكلية من وجوه كثيرة، وانتشار العلاقات العابرة غير الوثيقة التي لا تشعر الأفراد بالطمأنينة وراحة البال، وسيادة المعايير الأخلاقية المتضاربة، الأمر الذي يؤدي إلى وجود حالة من الفوضى التي تسمى باللامعيارية، وهنا يتبين لنا أن ظاهرة الفقر ظاهرة اجتماعية تتأثر بعامل المكان، فحسب الكثير من الإحصاءات وجد أن انتشار الجريمة تنتشر في الأوساط الحضارية أكثر منها في الريف، وقد نقع في التناقض عندما نقول أن المدينة تشهد حالات الجريمة أكثر من الريف، على الرغم من أن الريف يشهد أشكالا من الفقر أكثر من المدينة، لكن هذا يدفعنا إلى القول أن المدينة تعرف نوعا من الثقافة العابرة كما أوردنا سابقا، أي المجتمع الريفي هو مجتمع يفتقر إلى فضاءات ثقافية و رياضية و مساحات عامة للترفيه و التي تتوفر في المدينة مما يشيع نوعا من الانحلال الخلقي.

كما أن الفرد يصبح لا يتعامل فقط مع أفراد الأسرة أو الأهل والأقارب بقدر ما يصبح له شلة من الأصدقاء، وعصبة من الأقران، أو مجموعة تتقاسم معه التفكير، مما قد يغير الكثير من المفاهيم والاعتبارات، فيسهل الإغواء والإغراء، خصوصا إذا شاع الاحتكاك بمجموعة أصدقاء ذوي خبرات إنحرافية.

أيضا نجد أنه في المدن الكبيرة يقيم الفرد في الأحياء المزدحمة بالسكان والمكتظة بالمساكن التي لا تتوافر فيها الراحة أو الشروط الصحية، وفي هذه الأحياء يجد الفرد نفسه على ارتباط بكثير من النماذج الإجرامية، بينما تقل ارتباطاته بنماذج السلوك غير الإجرامي [34].

إن غياب دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة، والمسجد، والمدرسة... في نشر التوعية والتحسيس من مخاطر الجريمة، كما أن ضعف التأثر بالقيم الروحية للأفراد وعدم التزامهم بالمبادئ الدينية والأخلاقية يزيد من حدة تفشي الجريمة.

انطلاقا من العوامل السابقة الذكر نلاحظ أن تفشي الجريمة في المجتمع الجزائري تتداخل فيها عدة عوامل بيولوجية (عضوية)، إجتماعية، نفسية، إقتصادية، جغرافية، بيئية وثقافية فهي بمثابة رد فعل وإنعكاس لجملة من المشكلات التي يعاني منها الفرد الجزائري والتي تعمل على توجه الفرد نحو الجريمة.

فالبعد عن الوازع الديني، من أهم الأسباب الذي يساهم في تنامي الجريمة في المجتمع، فالدين الإسلامي حرم ارتكاب الجرائم بمختلف أنواعها، مهما كانت الأسباب لذلك وجب التمسك بتعاليم الدين الإسلامي الذي ينبذ كل أشكال الجريمة.

كما على الدولة تحمل كامل مسؤولياتها، وذلك بتوفير أساسيات العيش الكريم والتكفل بشريحة الشباب من ناحية التشغيل لأن الفراغ والبطالة من الأسباب الرئيسية التي تدفعهم إلى الجريمة.

4- الآثار المترتبة على الجريمة:

يتحمل المجتمع عبئا ثقيلا جراء ارتكاب الفعل الإجرامي لما له من آثار بالغة على الفرد والمجتمع، وعلى كافة المستويات الإجتماعية والإقتصادية.

4-1-الآثار الاجتماعية:

يتمخض عن السلوك المنحرف والجريمة، العديد من المخاطر والآثار التي تعود على الفرد والمجتمع بالكثير من الخسائر الاجتماعية والتي تهدد أمنه وروابطه وقيمه ونذكر منها [35]:

- ✓ إن الظواهر الاجرامية تسبب حالة من الاضطراب الاجتماعي وذلك لما تدخله من خوف في نفوس الأفراد.
- ✓ إفساد القيم الاجتماعية والعلاقات الأسرية والاجتماعية والتي من شأنها خلق النزاعات والتوترات والصراعات بين الأفراد.
- ✓ تساهم الظاهرة الاجرامية على تفشي البطالة في ظل عدم التوازن الاجتماعي الذي تخلقه الجرائم المالية والاقتصادية مما يحدث عزوف الشباب عن العمل خاصة الذي لا يوفر مداخيل كبيرة ويكون همهم تحسين الفرص التي توفرها الأنشطة الطفيلية والهامشية أو حتى الاجرامية كأعمال الغش والأعمال التجارية غير المشروعة.
- ✓ إحداث الخلل الطبقي داخل المجتمع فإنه من كل هذه الجرائم غير المشروعة والتي تحقق كسبا سريعا وضخما لمرتكبيه، مما تزداد هوة الفقر بين الفقراء والأغنياء داخل المجتمع.

4-2- الآثار الاقتصادية:

تجدر الإشارة إلى أن نطاق الدور الاجرامي للعوامل الاقتصادية لا ينحصر في إطار جرائم الأموال فحسب، والتي يكون الدافع إليها فقر المجرم وحاجته، وإنما تمتد إلى كثير من أنواع الجرائم مثل الاعتداء على الأشخاص وجرائم العنف والعرض ومن أمثلة ذلك.

- استغلال حاجة الغير لمختلف ضروريات حياته والتي تظهر في الأزمات الاقتصادية، يحث تقل بعض السلع من الأسواق فيتهافت الناس لشرائها أو لتخزينها تحسبا لفقدها، فيعمد البعض إلى بيعها بأسعار مرتفعة، أو يعمدون إلى تزوير التراخيص الخاصة باستيراد هذه السلع.

- الجرائم الاقتصادية هي الجرائم التي ترتكب اعتداء على السياسية الاقتصادية العامة للدولة، ومن أبرزها جرائم التهرب الجمركي، وجرائم تهريب العملة، والاختلاسات مما يلحق ضررا على الخزينة العمومية للدولة [36].

قد يدفع الفقر والعوز بعض الأفراد على الانتحار للتخلص من حياتهم، أو قد يعتدي الزوج على زوجته بإجهاضها خشية الإملاق، وهذا راجع إلى تفشي البطالة وانتشار الآفات الاجتماعية.

*من خلال هذا العرض لآثار الجريمة الاجتماعية والاقتصادية على الفرد والمجتمع يتضح لنا التأثير السلبي للجريمة على حياة الأفراد والمجتمع مما يخلق نوع من الفوضى وغياب الطمأنينة بينهم، ضف إلى ذلك أن تفشي الجريمة في المجتمع بشتى أنواعها وغياب الأمن يؤدي إلى توقف عجلة التنمية في شتى المجالات خاصة في القطاع السياحي والذي يدر أرباحا طائلة في باقي المجتمعات التي تعتمد على السياحة، إضافة إلى العديد من الآثار النفسية والأخلاقية والتي تؤثر على إنتاجية الفرد في المجتمع.

5-آليات الوقاية من الجريمة والتصدي لها:

بعد أن إقتصرت مواجهة الجريمة في القرون الماضية على العقاب كوسيلة رادعة ووقائية للمجرم، إتجهت أنظار المفكرين مع نمو العلوم الإنسانية والاجتماعية وتطورها نحو التركيز على الفعل الإجرامي وأسبابه لتحديدها والعمل على معالجتها بالسبل الوقائية، ويمكننا تقسيم هذه الأساليب إلى قسمين رئيسيين، حيث يتمثل القسم الأول في الوقاية من الجريمة وذلك عن طريق مؤسسات التنشئة الاجتماعية، أما القسم الثاني فيخصص للتصدي للجريمة والسلوك الاجرامي بعد وقوعه وذلك عن طريق مؤسسات الضبط الاجتماعي.

5-1- الوقاية من الجريمة:

إن أهمية الوقاية من الجريمة يعد عملا استباقيا لتحييد وتقليل الوقوع في الفعل الإجرامي، وهي تركز على الوقاية قبل وقوع الفعل، وليس لعلاج نتائج الفعل فهي تعد عملية تنموية استثمارية ومعنى ذلك أن ما يصرف على الوقاية من الفعل الاجرامي من أموال وجهد بشري سوف تكون ثمرته تقليل وقوع الأفعال الإجرامية وتقليل ضحايا الجريمة، مما يعود بالفائدة على الفرد والمجتمع (الوقاية خير من العلاج)، وهذا بالاعتماد على التنشئة الاجتماعية التي تعتبر من أولى العمليات الاجتماعية، وأهمها وأخطرها في نفس الوقت، وذلك بالنسبة للفرد والمجتمع على حد سواء، فمن خلالها تبنى شخصية الفرد،ينتقل التراث الثقافي والاجتماعي عبر الأجيال، ويوجه الفرد إلى الخير والصلاح أو الشر والفساد، ومن أهم مؤسساتها:

أ- الأسرة:

ليس من شك في أنه ما دام أسلوب الفرد في المعيشة يتحدد في السنوات الأولى من حياته، فإن الأسرة ستظل الحجر الأساسي في بناء صرح مجتمع متماسك ومنظم، فالأسرة تعد الجماعة الأولية التي تحدد النماذج الأخلاقية والتجارب الاجتماعية التي تؤثر على سلوك الفرد في المستقبل، فحينما يجد الطفل في الأسرة أنماطا سلوكية منحرفة، كإدمان الكحول والمخدرات .... فإنه من المحتمل أن ينتهج في سلوكه الأخلاقي هذا السبيل المنحرف [37].

فالوظيفة الأساسية للأسرة المحافظة على بقاء المجتمع وديمومته من خلال قيامها بالعديد من الوظائف البيولوجية والاقتصادية والثقافية فدورها الرئيسي هو التنشئة الاجتماعية، وقيامها بدورها من خلال التربية والتوجيه والإرشاد وتدريب الأفراد على

الأدوار الاجتماعية عن طريق تعليمهم الطرق الثقافية والاجتماعية للمجتمع وتوفير الدعم الاجتماعي ونقل العادات والتقاليد والقيم والعائدات السائدة في الأسر وتزويدهم بأساليب التكيف وكذلك تعلم المعايير والأدوار الاجتماعية وإعداد الفرد من خلال الضبط المباشرة والغير مباشر بالاعتماد على الأساليب العقابية والأساليب التحفيزية [38].

وعلى كل حال فإنه من المؤكد أن الحب و الدفيء العائلي الذي يسود العلاقات الأسرية لها أثر فعال على حياة الأطفال والمراهقين في الأسرة، إذا كانت العلاقات القائمة بين الأب والأم، وبين الوالدين وأبنائهما، وبين الأبناء بعضهم البعض قائمة على المحبة والتعاطف والتفاهم المشترك، ذلك لأن الجو العائلي الذي يسوده التوافق من شأنه أن يوفر للأبناء الإحساس بالأمن والطمأنينة، وحين تكون الروابط العائلية قائمة على المشاحنة والعداء بين أفراد العائلة بعضهم وبعض، فإن من شأن هذا الجو النفسي الخانق أن يؤثر سلبا على النمو النفسي و الإجتماعي للفرد مما يجعل شخصية الفرد و تكوينها هشا مما قد يولد ميولات إنحرافية والعدوانية إتجاه الذات أو إتجاه الآخرين مما قد يسقطهم في فخ الجريمة.

ب- المؤسسات التعليمية:

تعد المدارس والجامعات الركيزة الأساسية والمنبع الرئيسي الذي يكتسب من خلاله الإنسان العلم والمعرفة، وفي مراحلها المتدرجة تتكامل فروع العلم وتتسع آفاق المعرفة وتمنو المهارات و يرتفع المستوى الثقافي و الأخلاقي، ففي المراحل التعليمية يكون طالب العلم على إستعداد لتلقي كل ما شأنه أن يؤثر إيجابيا في تحسين سلوكه وعاداته، وخاصة ما ينعكس منها على زيادة فرص الأمان لشخصه ولأسرته، وعليه يجب أن يتم تزويد الطلبة بجرعات وقائية يراعى فيها التأثير على حس الطالب وانتمائه الاجتماعي بما يدفعه نحو الميل التلقائي إلى التمسك والالتزام بالنظم والتعليمات [39].

إن الدور الأساسي للمؤسسات التعليمية هو إعداد الفرد إعدادا سليما وتربيته ليكون فعالا في الحياة، فالدور التربوي للوقاية من الانحراف والجريمة يتجسد في خطط وبرامج ومقررات دراسية موجهة للطلبة بهدف تنشئتهم وفق سلوك اجتماعي سليم، وتحصينهم بالمبادئ الدينية والأخلاقية، يمكن أن يمارسوا أثناء فترة دراستهم بعض الأنشطة التطوعية التي تحقق هذه الغاية مثل المشاركة في جمعيات محاربة التدخين والمخدرات ونشر الوعي المروري بين الأفراد والمشاركة في محاضرات التوعية ضد الجريمة، وهذا هو صمام الأمان لوقاية المجتمعات من الانحراف وكافة الجرائم التقليدية والمستحدثة [40].

ج- المؤسسات الدينية:

تمارس المؤسسات الدينية دورا هاما وفعالا في حفظ توازن المجتمع ويتكامل النسق الديني مع الأنساق الاجتماعية الأخرى لإحداث التوازن والأمن داخل بناء المجتمع المختلف، حيث تقوم المؤسسة الدينية بمجموعة من الوظائف الإجتماعية داخل المجتمع، تتمثل في تأصيل القيم الإجتماعية النابعة من الشريعة الإسلامية، وإبراز أهمية التكافل الاجتماعي الذي يفرضه الإسلام لضمان أمن الفرد والمجتمع، وتقوية الأدوار الإيجابية للتنشئة الدينية خاصة في ضبط الوسائل الشخصية الذاتية المؤدية لانحراف وارتكاب الجريمة، وتقوية الجانب الديني في نفوس الأفراد بما يتلقونه من وعظ وإرشاد وتوجيه إلى الفضائل الإسلامية وبيان محاسن السلوك الإسلامي الصحيح بين الأفراد، إلى جانب نشر الوعي الديني بالالتزام بتعاليم الدين السمحاء واجتناب النواهي للوقاية من الانحراف [41].

د- الإعلام:

يلعب الإعلام المعاصر دورا كبيرا في حياة الفرد، إذ يستأثر بقدر هام من الوقت، أكان ذلك عبر البرامج السياسية والإجتماعية والاقتصادية، أم عبر أنواع الترفيه والتسلية التي يقدمها له، والمقصود بالإعلام المعاصر وسائل الاتصال السمعية والبصرية وأهمها التلفاز والراديو والجرائد.

فالإنسان أصبح اليوم بفضل الاعلام المعاصر يعيش حياة مجتمعه، بل حياة العالم بأسره، إذ ما من حادثة تقع في أرجاء العالم إلا وتصل إلى معرفته بصورة سريعة فيتأثر بما يجري هنا وهناك وتتكون لديه مواقف ذهنية معينة يمكن أن تميل به وفقا لردة فعله عليها ولخلفياته الثقافية والفكرية. فأثر الاعلام في خلق هذه المواقف إذا ما وجه الوجهة السلبية كما ندرك أثره الإيجابي فيما إذا وجه الوجهة الصحيحة الرامية إلى إحداث تغيير جذري في الذهنية والمواقف، ومنه بإمكان الاعلام المعاصر المساهمة في عملية الوقاية من الجريمة باعتماده التوجهات التالية:

- **العمل الوقائي بالامتناع عن بث بعض البرامج:** ويقصد بهذا العامل الوقائي ما يتوجب الامتناع عن القيام به من قبل الاعلام لأنه يشكل عاملا مساعدا في ظهور أو بلورة السلوك الاجرامي لدى فئة من الأفراد ينقصها التمثل بنموذج إجرامي أو تنقصها الحوافز أو الخبرة للإقدام على عملها الاجرامي، فيأتي الاعلام بما يوفره من نماذج إجرامية ليساعد بصورة غير مباشرة في بلورة الاستعداد الإجرامي الفردي [42].
- **العمل الوقائي الإيجابي:** أما العمل الوقائي الإيجابي فيتجسد باتباع سياسة توجيهية يرشد بها الاعلام المواطنين إلى سبل حماية أنفسهم من الجريمة باتباعهم الوسائل الكفيلة بذلك حيث يتخذ العمل الوقائي الإيجابي طريقه إلى الأفراد عبر برامج دورية تتولى إرشادهم [43].

كل هذه الأمور يقوم بها الاعلام السمعي البصري في خدمة الفرد وتحقيقا لسياسة وقائية يضعها المسؤولون عن الأمن إذ إن مثل هذه المساهمة يجب أن تحصل بالاستناد إلى سياسة مدروسة وواقعية حتى تأتي ثمارها.

هـ- وسائل التواصل الاجتماعي:

تعد وسائل التواصل الإجتماعي من أبرز وسائل الإتصال الجماهيري الحديث، وأكثرها تأثيرا رغم المنافسة الشديدة مع الوسائل الأخرى كالتلفزيون، كونها وسيلة أكثر شعبية وتملك تأثير كبير خاصة على فئة المراهقين والشباب وذلك من خلال التحديثات التي تتوفر عليها كالصفحات والمجموعات والبث المباشر والنشر والتعليق، ويتمتع الأفراد بحرية كبيرة في المجال الافتراضي وخاصة في استعمالهم لمواقع التواصل الاجتماعي كالفيس بوك وتويتر وإنستغرام وغيرها، فيتبادلون عبرها الأفكار والآراء والمعارف، وقد يستعملونها لأغراض تعليمية، ولكن في كثير من الأحيان ما تصبح هذه المواقع منابرا للسب والشتم والقذف وتقديم البلاغات الكاذبة، ونشر الاشاعات والأكاذيب بل حتى وسيلة تستعمل للنصب والاحتيال والابتزاز والاختطاف والتعدي على حريات وخصوصية الآخر وهذا بإختراق جهاز الهاتف الذكي أو الحاسوب، فالاستعمال السلبي لهذه المواقع قد يجعل صاحبها تحت طائلة المساءلة القانونية وقد توصله إلى السجن. ولكن إذا ما استعملت هذه المواقع في الجانب الإيجابي لها والمتمثل في التوعية، والتبليغ عن الجرائم مثل تصوير مقاطع فيديو للتبليغ عن تجاوزات أو جنح لتسهيل عمليات رجال الأمن فهنا يصبح دورها إيجابي، ما يجعل المجرم يحسب لها ألف حساب قبل ارتكابه لجريمة ما، والأمثلة كثيرة في مجتمعنا الجزائري وكيف ساهمت هذه المواقع في القبض على المجرمين في ظرف قياسي، بسبب وعي هؤلاء الأفراد وامتلاكهم لثقافة التبليغ عن الجريمة.

*بعد عرض كل ما تقدم من أساليب للوقاية من الجريمة يعتبر الوازع الديني الذي يعتمد علي العقيدة الصحيحة و المعتدلة بعيدا عن التعصب ، بين أهم وسائل الوقاية من الجريمة إذ أن مبادئ وتعاليم الدين الإسلامي تحث على الأخلاق النبيلة و الحب والتكافل الاجتماعي والتسامح وتحرم الاعتداء على النفس والعرض والمال مما ينشئ لدينا مجتمع راقي بأخلاق وقيم عالية مما يضمن للقوانين حسن التطبيق وسرعة التنفيذ على الوجه الأكمل ومن استطاع التهرب من أحكام القانون الوضعي فإنه لا يمكنه الهروب من التشريع الإلاهي، فالأنفس بالفطرة جبلت على حب الخير وضميره الذي يذكره بأن الله سيجازيه بقدر عمله خيرا كان أو شرا وسيعاقبه في الدنيا و الآخرة عن كل أذى ألحقه بنفسه و بغيره.

2-5- التصدي للجريمة:

إن حماية الفرد المنحرف أو الخارج عن القانون، دفع بالمجتمع إلى تبني جملة من الإجراءات بغية الوقوف على إمكانيات المجتمع الإصلاحية والعلاجية وتحديد نوعية مؤسساته الاجتماعية والاقتصادية ومدى كفاءتها في استيعاب هؤلاء الخارجين عن نظمه أو المتمردين على قيمه وما تقدمه تلك المؤسسات من خدمات لإعطائهم الفرص المتلاحقة للتكيف مع قوانينه وفتحها لأبواب الحياة الاجتماعية السوية أمامهم وتأهيلهم نفسيا وإجتماعيا ومهنيا بالإضافة إلى إتاحتها لفرص التعامل معهم في شتى المجالات والأنشطة الاجتماعية والإنتاجية اليومية التي تهدف إلى تشجيعهم على إصلاح أنفسهم و تأهيلهم لإعادة إدماجهم في المجتمع ومن بين هذه المؤسسات.

أ- المؤسسات الأمنية:

تسعى الدول لتقديم الخدمات لمجتمعاتها من تعليم وصحة وأمن وغيره، وعليها توفير الوسائل لتحقيق ذلك ويبقى الأمن هو حجر الأساس الذي ترتكز عليه المجتمعات لحماية أفرادها من كل الأخطار والجرائم التي تهدد أمنه واستقراره، فمهمة المؤسسات الأمنية هي حفظ النظام والآداب العامة ومنع الجريمة ومحاربتها بشتى أنواعها وأشكالها كجرائم الأشخاص والممتلكات مثل: كجريمة الضرب والجرح، وجرائم الإغتصاب والإختطاف وجرائم الأموال: كالفساد والتهريب ...إلخ ومن أهم أهدافها نذكر ما يلي [44]:

- **المحافظة على النظام العام:** فالمهمة الأساسية هي المحافظة على النظام والأداب العامة، فالمجتمع يخضع لأنظمة وضعت في سبيل حماية الحقوق والحريات العامة والأمن في البلاد، فجهاز الأمن يسهر على تطبيق قوانين الدولة وعلى احترامها من الجميع، فالمحافظة على النظام العام يصبح الوسيلة الفاعلة في توفير الأمن الأفراد.

-**تطبيق القوانين والأنظمة:** فالمؤسسات الأمنية تقع على عاتقها مسؤولية فرض احترام هذه القوانين والأنظمة فتبقى ساهرة عليها حرصا على تأمين السلامة العامة وحسن سير الحياة اليومية، وتتدخل كلما حصلت مخالفة لضبطها وملاحقة المخالف لها.

- **المتابعة القضائية للمجرمين:** من بين العوامل التي تهدد حياة الأفراد هي الجريمة بشتى أشكالها وهذا لما يترتب عنها من آثار نفسية وإجتماعية واقتصادية، فالتصدي للجريمة يكون في مواجهة المجرمين والخارجين على القانون وملاحقتهم وتوقيفهم وتقديمهم إلى المصالح القضائية المختصة لينزل بهم العقاب الذي يستحقونه فيكون رادعا لهم وكذلك واقيا من إجرام مستقبلي يقدمون عليه.

فالمؤسسات الأمنية تعتبر الحلقة الأولى في المؤسسة الدولة تليها المؤسسات القضائية كما يعتبر تدخلها ملاحقة الجرائم تدخلا متميزا بالمعرفة العلمية والفنية والقضائية مما يسهل عمل القضاة ويمهد السبيل أمام تقديمه للعدالة.

- **توفير الأمن للأفراد:** فحماية أمن الأفراد يجب أن يفهم بمعناه الشامل لأمنه الاجتماعي المتضمن الأمن الغذائي والصحي والاجتماعي والتربوي، بحيث يمكن للأفراد اللجوء إلى المؤسسات الأمنية كلما كان هناك طرف من أطراف حياته اليومية مهددا للخطر.

ب - المؤسسات الإصلاحية والعقابية:

من أجل إعادة الادماج الاجتماعي للمجرمين وضعت المؤسسات العقابية والاصلاحية برامج تأهيلية لإعادة إدماج المساجين اجتماعيا كأولى الأولويات، وفي هذا وضعت كل الوسائل الضرورية لضمان إعادة الإدماج تحت تصرف المساجين، ذلك أنه تهدف عملية إعادة تربية المحبوس إلى تنمية قدراته ومؤهلاته الشخصية، والرفع المستمر من مستواه الفكري والأخلاقي وإحساسه بالمسؤولية، وبعث الرغبة فيه للعيش في المجتمع في ظل احترام القانون. وتتمثل هذه البرامج والإجراءات فيما يلي:

❖ **التكفل النفسي في المؤسسات العقابية :** ويقصد به الحاجة إلى وجود متخصصين نفسانيين داخل المؤسسات العقابية، باعتبار أن للأفعال الإجرامية أو السلوكيات المنحرفة بعض العوامل والمحركات النفسية مثلما تثبته الدراسات، من هنا ألزم على ضرورة تواجد المختص النفساني بالقرب من النزلاء داخل مؤسسات السجون، إذ جاء بأنه يكلف المختصون في علم النفس والمربون العاملون في المؤسسة العقابية بالتعرف على شخصية المحبوس ورفع مستوى تكوينه العام ومساعدته على حل مشاكله الشخصية والعائلية وتنظم أنشطته الثقافية والتربوية والرياضية [45]. ومن أهم صوره ما يلي:

✓ **التكفل النفسي التمهيدي:** يعتبر التكفل النفسي التمهيدي من أهم صور التكفل النفسي حيث يعمل الأخصائي النفساني على مساعدة النزيل في هذه الفترة الصعبة والحرجة للتكيف وتقبل وضعيته الجديدة في السجن، خاصة قد يكون مر السجين بفترة توتر وضغط نفسي نتيجة للمساءلة القانونية والقضائية وإجراءاتها آخرها الحكم أو القرار الصادر في حقه لإيداعه في السجن ويأخذ بعين الإعتبار الأخصائي النفساني السن والحالة ونوعية الجريمة المرتكبة والخطورة الإجرامية للنزيل.

وتعتبر دخول السجن أصعب مرحلة للنزيل حيث قد يعيش معاناة وحالة نفسية مضطربة يشوبها الصراع بين تأنيب الضمير والذنب أو حالة الرفض للوضع الجديد والشعور بأنه تعرض للظلم أو الإستغلال وأنه بريء ولم يقترف أي ذنب مما يجعله يرتكبه سلوكات عنيفة وعدائية إتجاه ذاته كمحاولة الإنتحار أو إتجاه غيره بالتعدي على نزلاء آخرين أو على العاملين بالمؤسسة العقابية.

ولتمكين النزيل من التأقلم مع واقع وطبيعة الحياة داخل السجن يعمل الأخصائي النفسي على تبصيره وتعريفه بنظم المعاملة بالمؤسسة (السجن)، وبرسالتها التربوية ويزوده بمعلومات وشروح حول لوائحها وطبيعة النظام المطبق بها، وغيرها من المعلومات التي يتعين الاطلاع عليها لمعرفة حقوقه وواجباته، وقد تؤخذ هذه العملية (تكييف النزيل) فترة من الزمن [46].

✓ **التكفل النفسي التشخيصي والعلاجي:** يتضمن هذا النوع من التكفل إجراء فحوص واختبارات قصد التعرف على الأمراض النفسية والجسدية التي قد تكون لدى السجين، على اعتبار أن تجربة الإيداع والحبس تجربة قاسية ومرهقة بإمكانها تفجير أمراض نفسية لدى السجين قد تبين أن نسبة من المجرمين كانوا يعانون مما يعرف بهذيان السجين [47]. وهي حالة تستلزم التشخيص والعلاج ليس فقط لمساعدة السجين، وإنما أيضا للحيلولة دون استخدامها كحيلة أو مبرر لإبعاد مسؤولية المجرم بسبب المرض العقلي الذي يوحي به هذا الهذيان.

يكون التكفل النفسي وفقا لتقنيات الفحص والكشف والعلاج العيادي بالإعتماد على شبكة الملاحظة لسلوك النزيل داخل المؤسسة العقابية والمقابلة مع إمكانية الإعتماد على الإختبارات والمقاييس النفسية قصد الوصول لتشخيص وتقييم الحالة النفسية للنزيل تسهيلا لرسم طرق علاجهم وتوزيعهم على وبرامج ونشاطات تعليمية دينية، وتكوينه تتناسب مع حالته وللتخفيف عليه.

يركز التكفل النفسي أيضا على علاج بعض السلوكيات الانحرافية لدى النزيل التي تكون موجهة نحو الأخرين لسبب ما، كالرغبة في السيطرة على الغير، أو الزعامة، والسلوكات الانحرافية الجنسية، وقد يكون السلوك العدواني للسجين موجها نحو الذات، كمحاولته الإضراب عن الطعام، أو إحداث إصابات بنفسه، أو حالات التفكير بالانتحار والتي تعود إلى الإحساس باليأس، أو سوء المعاملة داخل السجن أو الشعور بالغربة عن البيت. (48).

✓ **التكفل النفسي الوقائي أو الاندماجي:** نعني بالتكفل النفسي الوقائي والاندماجي ذلك التأهيل النفسي الذي يعمل على تبصير النزيل بطبيعة الجرم الذي ارتكبه وبعواقبه وأضراره، فضلا عن التدخل لإعداد (النزيل) وتهيئته، من خلال الخدمات التعليمية، والمهنية، والترفيهية، والجلسات الإرشادية لمواجهة المرحلة الانتقالية ما بين حياة السجن، والعودة إلى الحياة العادية للتقليل من ظاهرة العود.

تهدف خدمات وبرامج التأهيل النفسي معاونة النزيل وتمكينه من مواجهة مختلف المشاكل النفسية التي يعانيها والتغلب عليها، مثل فقدان الثقة بالنفس، والخوف من الوصم والعار، والشعور بالاكتئاب، والقلق، والخوف والميول العدوانية التي غالبا ما يكون السجين مصابا بها. كما يهتم التأهيل النفسي بإعادة بناء الشخصية، وتحقيق توازنها النفسي وإذا تبين أن السجين يعاني من مرض الاكتئاب أو الهوس فإنه يحول إلى أخصائي الطب العقلي (49).

إلى جانب التأهيل النفسي، توفر مؤسسات إعادة التربية لنزلائها برامج وخدمات مهنية متنوعة لتأهيلهم وإعدادهم للإدماج في الحياة العملية بعد الإفراج عنهم. في مجال التكوين المهني والعمل يتمتع النزلاء بفرص هامة تدريبية باعتماد برامج خصوصية منجزة بالاشتراك مع مراكز التكوين، كما يسمح للراغبين منهم في اختيار التخصص أو الحرفة المناسبة لهم، وتتعدد هذه الحرف من الحرف الإدارية إلى الحرف الفلاحية، فحرف الصناعات التقليدية.

وفي مجال العمل تتاح للمسجونين الفرصة للعمل داخل المؤسسة ويتقاضون نظير ذلك راتبا يعينهم على تسديد بعض الأغراض التي يشترونها من داخل المؤسسة ويهدف العمل داخل المؤسسة إلى غرس قيمة العمل لدى السجين وإعداده للاندماج في سوق العمل بعد الإفراج عنه. كذلك يمكن العمل داخل السجن من إقرار النظام، حيث أن النزيل الذي لا يعمل يوجه فكره نحو الهروب أو التمرد (50).

❖ **التكفل الاجتماعي في المؤسسات العقابية:** حيث تعد الخدمة الاجتماعية الركيزة الأساسية في مجال التكفل بالمساجين داخل المؤسسات العقابية، فدور الأخصائي الاجتماعي بالغ الأهمية، بداية بالاستقبال المحكوم عليه وبحث حالته، ومتابعته خلال تواجده بالمؤسسة، إلى غاية الافراج عنه وهذا ما يدفع بالحاجة إلى وجود مصلحة اجتماعية متخصصة مهمتها ضمان المساعدة الاجتماعية للمحبوسين، والمساهمة في تهيئة وتيسير إعادة إدماجهم الاجتماعي. ويمكن إضافة كذلك جملة من أساليب التأهيل الاجتماعي (51):

➢ دراسة حالة النزيل وهذا من أجل وضع البرنامج التأهيلي المناسب لحالته، من خلال اشتراكه في الأنشطة الإنتاجية بالمؤسسة(العمل) وتحديد المهنة أو الحرفة التي يدرب عليها والمعاملة العلاجية التي يجب أن يلقاها.

➢ العمل العقابي ودوره التأهيلي.

- تنظيم وقت الفراغ في برامج التأهيل بالسجون.
- الإبقاء على الصلة بين النزيل والمجتمع الخارجي.

ويدعم التأهيل النفسي التأهيل الاجتماعي، وفيه يعيد الأخصائي الاجتماعي وصل النزيل بأسرته ومجتمعه ودمجه في النشاطات (الثقافية، الترفيهية، الرياضية، المهنية) داخل السجن، فمن خلال هذا النوع من التأهيل توضح للسجين أهمية احترام القوانين والامتثال للمعايير الاجتماعية في المحافظة على أمنه وأمن مجتمعه، وكذا توضيح أنسب الطرق لإشباع حاجاته المادية والنفسية، وكيفية تجنب الصراع الناتج عن المواقف المحبطة التي تعترض حياته.

ولأغراض الاندماج الاجتماعي للسجين يحاول الأخصائي النفسي، في نهاية فترة الإيداع أو قبل مغادرة السجين المؤسسة، تبصير النزيل بأن فرصته في النجاح بعد خروجه من السجن تتطلب تغيرا جذريا في سلوكه، وأن هذا التغير هو نتيجة مباشرة لاتجاهاته الاجتماعية نحو المجتمع.

*إن نجاح عملية الاندماج الاجتماعي عملية صعبة تتضافر في تحقيقها جهود الأخصائي النفساني والاجتماعي، وجهات أخرى داخل المجتمع المدني، فضلا عن السجين نفسه خاصة إذا كانت عمليات اصطلاحه وتأهيله ناجعة.

6- الاقتراحات والتوصيات:

بناءا على ما تقدم في هذه الدراسة سنحاول تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات:

- العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم والتوظيف والسكن، وهذا من أجل الوقاية من الجريمة.
- القيام بحملات توعوية في المجتمع بالجرائم وأنواعها وخطورتها وكيفية التنبه وأخذ الحيطة والحذر من مرتكبيها وتقديم الشكاوى.
- فتح مراكز خاصة للتكفل النفسي والاجتماعي بالمجرم والضحية.
- العمل على تفعيل القوانين من أجل تطبيقات ووضع آليات لتنفيذها في الواقع.
- محاولة العمل على تطوير برامج وأنظمة حماية الأطفال والنساء والعجزة من مخاطر التعرض للجرائم.
- فتح مراكز متخصصة في دراسة الإجرام وهذا بالتعاون بين كل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الدفاع الوطني بكل تخصصاته.

خاتمة:

من خلال كل ما تقدم فإن فهم وتفسير الظاهرة الإجرامية في المجتمع الجزائري يعتمد على عدة عوامل نفسية اجتماعية بيئية وثقافية، نتيجة أنه لا يمكن تفسير الجريمة في المجتمع الجزائري بالاعتماد على اتجاه واحد وإلغاء باقي العوامل حيث أن الجريمة هي ظاهرة معقدة دينامية تفاعلية بين جميع العوامل والأسباب المؤدية بالفرد لارتكاب الفعل المجرم قانونا وهذا ضمن ثالوث إجرامي المتمثل في المجرم والضحية والفعل المجرم قانونا وهذا بحسب الزمان ومكان وقوع الجريمة والتي هي ذات أثار وخيمة على الفرد

والجماعة وكمحاولة للوقاية من الجريمة يعتبر الدور الذي تلعبه الأسرة والمدرسة و المؤسسات الدينية دورا فعالا في الوقاية من الجريمة وخاصة إذا عملت الأسرة على تنمية الوازع الديني في أطفالها منذ الصغر ولكن وفق اعتدال وتوسط بعيدا عن التطرف والتعصب الأعمى. وللتصدي للجريمة اعتمدت الدراسة على المؤسسات الإصلاحية والعقابية أهمها التكفل النفسي والاجتماعي ومحاولة لإدماج المساجين في المجتمع والسعي لوضع ترسانة قانونية تتماشى مع تطور الجريمة في المجتمع الجزائري والعمل على تفعيلها.

غير أنه تبقى هنالك عدة تساؤلات تتطلب البحث والدراسة وهذا بدراسة معمقة لكل جريمة وكل مجرم على حدى للتوصل لخبايا شخصية المجرم ولفهم الجريمة أكثر وهذا لمحاولة حماية وأمن الأفراد والممتلكات.

قائمة الهوامـش:

1- المصادر: وزارات العدل المغاربية، إدارات السجون المغاربية، وزارات التعليم المغاربية، قوانين المالية المغاربية، سنة 2018.
2- المصدر: المديرية العامة للأمن الوطني (الجزائر).
3- الصديق سلوى عثمان: انحراف الصغار وجرائم الكبار، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 35.
4- الصديق سلوى عثمان: نفس المرجع، ص 35.
5- رشوان حسين عبد الحميد أحمد: علم الاجتماع الجنائي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،القاهرة، 2005،ص ص 8-9
6- رشوان حسين عبد الحميد أحمد: نفس المرجع، ص 9.
7- معتوق جمال: علم الاجتماع الجنائي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2016، ص 27.
8- معتوق جمال: نفس المرجع، ص 39.
9- هارون أحمد: الجريمة والسلوك الاجرامي، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 2009، ص 39.
10- حمداوي ابراهيم ، مرجع سابق، ص ص 69-70.
11- حمداوي ابراهيم ، مرجع سابق، ص 87.
12- حمداوي، ابراهيم مرجع سابق، ص 87.
13- بن دريدي فوزي: المناخ المدرسي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، د.س، ص 59.
14- حمداوي ابراهيم ، مرجع سابق، ص 131.
15- حمداوي ابراهيم ، مرجع سابق، ص 132.
16- بن دريدي فوزي، مرجع سابق، ص 63.
17- حمداوي ابراهيم ، مرجع سابق، ص ص 152-153.
18- حمداوي، ابراهيم مرجع سابق، ص 153.
19- معتوق جمال، مرجع سابق، ص 225.
20- بن دريدي فوزي، مرجع سابق، ص ص 70-71.
21- حمداوي ابراهيم ، مرجع سابق، ص 73.
22-أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، ديناميات الانحراف والجريمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر 2017، ص 60

23-عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي، الكتاب الأول، أصول الاجرام، مطبوعات جامعة الكويت 1973، ص 96،97.

24- عبد الله عبد الغاني غانم، الجريمة والمجرم من المنظور الإسلامي، نحو نظرية إسلامية عامة، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، 1994، ص 106.

25- معتوق جمال، مرجع سابق، ص 368.

26- حمداوي إبراهيم، مرجع سابق، ص177.

27- معتوق جمال، مرجع سابق، ص 369- 370.

28- رحماني منصور: علم الاجرام والسياسة الجنائية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، د.س، ص 100.

29- هارون أحمد، مرجع سابق، ص 65.

30- هارون أحمد، مرجع سابق، ص 66.

31- سمير نعيم أحمد: الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي، دار إنسانيات للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2011، ص 205.

32- إحسان محمد الحسن: علم اجتماع الجريمة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 91.

33- عباس منال محمد: الانحراف والجريمة في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2019، ص 66.

34- معتوق جمال، مرجع سابق، ص 209.

35- عباس منال محمد: علم الاجتماع الجنائي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2018، ص ص 239-240.

36- الزواهرة عمر عبد الله المبارك، المتغيرات الاقتصادية وأثرها على السلوك الاجرمي والانحراف، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 37.

37- هارون أحمد، مرجع سابق، ص 214.

38- المعايطة حمزة عبد المطلب كريم، دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع -نحو آليات الوقاية من الجريمة - المجلة الجزائرية للأمن الاجتماعي، العدد السادس، جويلية 2018، ص 225.

39- المعايطة حمزة عبد المطلب كريم، نفس المرجع، ص 222.

40 - الجنحي علي: دور التربية في وقاية المجتمع من الانحراف الفكري، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 268.

41- المعايطة حمزة عبد المطلب كريم، نفس المرجع، ص 225.

42- العوجي مصطفى: دروس في العلم الجنائي، ج2، السياسة الجنائية والتصدي للجريمة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2017، ص 421.

43- العوجي مصطفى، نفس المرجع، ص 422.

44- العوجي مصطفى، نفس المرجع، ص ص 495-498.

45- شريك مصطفى: نظام السجون في الجزائر: نظرة على عملية التأهيل كما خبرها السجناء، دراسة ميدانية على بعض خريجي السجون، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار عنابة، 2011، ص 150.

46- بوخدير عمار: الخدمات النفسية في مجال الانحراف والجريمة جامعة باجي مختار عنابة، 2011، مدونة مصطفى شريك، انظر إلى الموقع التالي: **http://mostaphacharik.maktoobblog.com**، ص 5.

47- جابر نصر الدين: السلوك الانحرافي والجريمة مخبر التطبيقات النفسية والاجتماعية والتربوية، جامعة متنوري قسنطينة، 2007، ص 59.

48- جلال عبد الخالق والسيد رمضان الجريمة والانحراف من منظر الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2001، ص ص 201-202.

49- بوخدير عمار: مرجع سابق، ص 6.

50- بوخدير عمار: نفس المرجع، ص 7.

51- سيد هند محمد أحمد: العنف المجتمعي، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص ص 192-193.